الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية
حول
مشروع قانون
يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في
02 أكتوبر 2015 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء
والتعمير لتمويل برنامج " الحوكمة والفرص والتشغيل "
(59 / 2015)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 16 / 10 / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاق قرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 03 / 12 / 2015

رئيس اللجنة: إياد الدهماني

نائب الرئيس: محسن حسن **مقررة اللجنة:** ألفة السكري الشريف

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

نظر اللجنة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 2015/00/00
جلسات اللجنة: 27 نوفمبر و03 ديسمبر 2015 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين (8 مع و2 ضدّ) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 03 ديسمبر 2015 **رئيس اللجنة:** إياد الدهماني **مقررة اللجنة:** ألفة السكري الشريف

أوّلا - تقديم المشروع:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية بتاريخ 2 أكتوبر 2015 بواشنطن اتفاق قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ أربعة مائة وخمسة وخمسون مليون وخمسة مائة ألف أورو (455.5 م. أورو) أي يعادل تقريبا ألف واثنين مليون دينار تونسي (1002 م.د) في شكل دعم مباشر للميزانية وذلك للمساهمة في تمويل برنامج إصلاحات لدعم الحوكمة والفرص والتشغيل في إطار دفع النشاط الاقتصادي.

عناصر المشروع:

يتضمن البرنامج 5 محاور أساسية تنصهر كليا مع تطلعات المرحلة القادمة والمتعلقة بالإصلاحات التالية:

1) تبسيط الإجراءات التالية:

اعتماد مسار تشاركي لتبسيط الإجراءات الإدارية المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية الراجعة بالنظر إلى وزارات الداخلية والتجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة والسياحة والصحة، وذلك بعد القيام بعملية جرد لهذه الإجراءات وحذف البعض منها، ثم تصنيفها كإجراءات أولية بالاتفاق مع القطاع الخاص مما من شأنه أن يضفي تسهيلات في مجال الاستثمار.

2) إصلاح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

دعم اتخاذ عدد من الإجراءات من شأنها تحسين القدرة التنافسية للقطاع وتبسيط شروط النشاط لمزيد تحريره والتخفيض من كلفة الاتصالات.

وتتمثل هذه الإجراءات في:

- ضبط شروط وإجراءات إسناد ترخيص نشاط مزود خدمات الأنترنات طبقا لمجلة الاتصالات، كما يمكن أن يشمل نشاط مزوّد خدمات الأنترنات توفير خدمات الأنترنات أو خدمات النفاذ إلى الأنترنات أو الاثنين معا.
- هيكلة الشركة الوطنية للاتصالات بضبط إجراءات وصيغ تطبيق أحكام القانون المتعلق بالإحالة على التقاعد الاختياري قبل بلوغ السن القانونية بالشركة الوطنية للاتصالات.

- نقل الأرقام القارة والجوالة طبقا لقرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 70 بتاريخ 01 جويلية 2015 والمتعلق بشروط وطرق تنفيذ نقل الأرقام القارة والجوالة بتونس، ووضع جدول زمني للإطلاق التجاري لقابلية نقل الأرقام القارة والشروط المحددة

لتنفيذها على النحو المتوخى في قرارها عدد 71 / 2015 الصادر في 01 جويلية 2015.

3) إعادة هيلكة البنوك العمومية:

تم بعنوان هذا البرنامج لدعم الميزانية دعم مسار إعادة هيكلة البنوك العمومية، وذلك عبر الإجراءات التالية:

- مصادقة مجلس إدارة الشركة التونسية للبنك على خطة مفصلة لإعادة هيكلة الشركة بتاريخ 16 أفريل 2015،
- مصادقة مجلس إدارة بنك الإسكان على خطة إعادة هيكلة مفصلة للبنك بتاريخ 3 مارس 2015،
- مصادقة مجلس وزاري مضيّق على إستراتيجية إعادة هيكلة البنك الوطني الفلاحي بتاريخ 11 نوفمبر 2014،

4) إصدار تقرير رسمي حول الموازنات المالية 2010 . 2012 للمؤسسات العمومية على موقع رئاسة الحكومة.

5) الحق في النفاذ إلى المعلومة:

يهدف هذا الإصلاح إلى ضمان حق كل شخص طبيعي أو معنوي في الحق في النفاذ إلى المعلومة بما يساهم في:

- تقريب المعلومة،
- تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة،
- تحسين جودة المرفق العمومي،
- دعم مشاركة العموم في وضع السياسات العمومية ومتابعتها وتقييمها،
- دعم البحث العلمي،

الشروط المالية للقرض:

السحب : قسط واحد،

مدة السداد : 34 سنة بما فيها 5 سنوات ونصف إمهال،

نسبة الفائدة : متغيرة (أقل من 1 %)،

عمولة الافتتاح : 0.25 % من مبلغ القرض تخصم مباشرة حال دخول القرض حيز النفاذ،

أدوات التغطية : إمكانية الانتفاع بمختلف أدوات التغطية المتاحة خلال مدة سداد القرض كتثبيت نسبة الفائدة أو تغيير عملة القرض.

ثانيا - أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 27 نوفمبر 2015، على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب، كما اطلعت على نص اتفاق القرض.

وأثناء النقاش، استحسن أغلب النواب الحصول على هذا القرض بشروط ميسّرة، ووضّحوا أنّه يندرج في إطار دعم ميزانية الدولة وهيكلة الاقتصاد الوطني في اتجاه إكسابه مزيد من الصلابة لمواجهة الأزمات، وبينوا أنه يمثل امتدادا للقرض الذي تم الحصول عليه سنة 2012.

وبخصوص هيكلة البنوك العمومية، أكّد النواب على ضرورة مدّ اللجنة بنتائج رسملة البنوك العمومية، خاصة وأن لجنة المالية والتخطيط والتنمية أكّدت على مدّها بنتائج الرسملة وذلك عند مصادقتها على القانون المتعلق برسملة البنوك العمومية.

وفي ما يتعلق بإصلاح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لاحظ أحد النواب أنه لم يرد على مجلس نواب الشعب معطيات حول هذا القطاع وحول النفاذ إلى المعلومة رغم أنهما يمثلان عنصرين من برنامج الحوكمة والفرص والتشغيل.

هذا وأوصى بعض النواب بإصلاح الخطأ المادي الوارد في فصل مشروع القانون والمتعلق بحذف لفظة " **أورو**" قبل عبارة " **وخمس مائة ألف أورو**" في السطر الثالث من مشروع القانون.

ثالثا - توصيات اللجنة

توصي اللجنة بـ :

- مدّها بنتائج رسملة البنوك العمومية،
- مدّها بكافة المعطيات حول بقية عناصر البرنامج وخاصة مختلف المشاريع في مجال الاتصالات،

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	**مقررة اللجنة**
إياد الدهماني	ألفة السكري الشريف